مشكلات البحث التربوي في مصر

"دراسة تحليلية"

إعداد

الباحثة / علياء عبد المنعم إسماعيل

مقدمة:

علي الرغم من الكم الهائل من البحوث التربوية التي تتم داخل الجامعات المصرية، إلا إن العائد من ورائها من حيث قدرتها علي تطوير الأداء التربوي وتحسين نوعية التعليم ومحتواه، لازال محدودا، وأثره غير ملحوظ (سمير، وعبد الروؤف، ع ٥، ٢٠١٠، ص ٨.)، فقد عاني البحث التربوي من الكثير من السلبيات، وخاصة ما جري من تسطح وعجلة وتكرار ونقل وافتقار للمنهج الملائم، وغموض المفاهيم واضطرابها، والانفصال عن حركة الواقع، مما قلل من مقدرة البحث التربوي علي ان يكون طاقة تحريك لواقع التعليم نحو الأفضل (سعيد، ١٩٩٥، ص٢٣).

وكثر التساؤل عن طبيعة الأزمة القائمة في البحث التربوي هل هي أزمة في نموذج المنهج العلمي السائد في بحوثنا التربوية ؟ أم أنها أزمة في التفكير الأيدلوجي الممثل للمنحي الاجتماعي المحيط بالبحث التربوي ؟ أم هي أزمة في هذا وذاك أي أزمة في المنهج والمنحي معا (حسن، ١٩٨٨، ص٣٦).

ويعاني البحث التربوي في مصر من العديد من المشكلات التي تؤثر علي تحقيقه لدوره المنشود في تطوير الممارسات التربوية. وتتنوع المشكلات التي تواجه البحث التربوي، فمنها ما يرجع الي ظروف نشأة البحث التربوي وتطوره، ومنها ما يرجع إلي طبيعة التربية كعلم، ومنها ما يرجع إلي طبيعة العملية التربوية والبحث التربوي، ومنها ما يرجع إلي علاقة البحث التربوي بالسياسات والممارسات التعليمية،

ومنها ما يرجع إلي القائمين بعملية البحث وفيما يلي تعرض الدراسة لأهم هذه المشكلات:-

أولا:- مشكلات ترجع إلي ظروف نشأة وتطور البحث التربوي:-

ترجع بداية البحث التربوي في مصر إلي تأسيس المعهد العالي للمعلمين(كلية التربية جامعة عين شمس حاليا) عام ١٩٢٩ والذي أسس بناء علي اقتراح تقدم به كلا من المستر" مان Man " والدكتور " كلاباريد Clabared " إلي وزارة المعارف التي استقدمتهما لدراسة نظام التعليم في مصر وخاصة نظام إعداد المعلمين وكانت مصر في ذلك الوقت تحت الحكم البريطاني وهذا أثر في نشأة البحث التربوي إذ كان نظامه وأدواته ومناهجه كلها تقليدا لما هو موجود في الغرب ولم ينبع من البيئة المصرية. وبالتالي لم ينطلق البحث التربوي منذ نشأته من واقعنا الذي كنا نعيش فيه، وإنما كان بناء علي أفكار وممارسات غربية(يوسف، ١٩٨٤، ص ٢,٢).

ولو استعرضنا الكثير من البحوث التربوية في الخمسينات والستينات لوجدنا ان الطابع الأساسي لها هو تبني الفكر الأجنبي الغربي، لان جيل الرواد الأوائل في المجالات التربوية تعلموا في هذه البلاد، ومن ثم عاش البحث التربوي في مصر علي كم هائل من العمل المنقول والمقلد من الخارج دون دراسة لواقعنا وأهدافنا ومطالبنا ومشكلاتنا أي دون وجود فلسفة نتبناها. فذهب التابعين لهم إلي اشتقاق مشكلات بحوثهم من النظرية التربوية الغربية ويستخدمون نفس المناهج والأدوات السائدة في الغرب (عزيز ، ١٩٨٧، ص ١٩)

وفي ربع القرن الأخير شهدت مصر توسعا مذهلا في إنشاء كليات التربية مما أدي بالتالي إلي تزايد مضطرد في فرص البحث التربوي عن طريق اعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا وظهور عشرات من المجلات التربوية(سعيد، ١٩٩٥، ص٢٣). وإذا كان لهذا التوسع حسناته التي لا نستطيع إنكارها إلا إن كليات التربية كانت بلا هيئة تدريس فاعله، وكثير منها تسارع في

تخريج هيئة تدريس دون إعداد جيد، وهذا اثر في النهاية علي تكوين مدارس بحثية في مجال التربية. كما أنها كانت تكرار لنموذج واحد وهو كلية تربية جامعة عين شمس باعتبارها الكيان الأقدم.

وتوالي الاهتمام بالبحوث التربوية بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية والمركز القومي للامتحانات التابعين لوزارة التربية والتعليم، وإنشاء معهد الدراسات والبحوث التربوية التابع لجامعة القاهرة حيث تولت هذه المؤسسات منذ إنشائها حتى الان إجراء البحوث التربوية وتوجيهها (سمير، وعبد الروؤف، ع ٥، ٢٠١٠، ص ٨.).

ولعلنا لا نبالغ عندما نقول ان السبب الأساسي في أزمة البحث التربوي المعاصر ترجع إلي استمرار تبعيته للفكر الغربي ونقله للنظريات والآراء التربوية الغربية (الأوربية والأمريكية) ولقد نسي من قام بنقل هذه النظريات والآراء التربوية ان هذه النظريات والآراء ما هي إلا استجابة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأوربية والأمريكية وأداة لتحقيق أهدافها وثوره علي عيوبها في بعض الأحيان وهو لهذا كله وليد الحضارة الغربية ويصعب علي حضارتنا العربية ان تتبناه (محمد نبيل نوفل، ١٩٨٥، ص ١٦).

وان كان النقل مرحلة ضرورية في الماضي ولكنه كان مرحلة يجب تجاوزها بعد حين غير إننا وقعنا في خطاء مزدوج (محمد نبيل نوفل، ١٩٨٥، ص ١٧):-

- فقد وقفنا عند مرحلة النقل ولم نكد نتجاوزها كثيرا وحتى عندما نضجت الجامعات والمعاهد العلمية وتعددت بقي جانب كبير من نشاطها العلمي وتفكيرها استمرارا للمدارس العلمية والفكرية الغربية.
- ان النقل كان ولا يزال نقلا عن الغرب دون ان يتحول إلي انفتاح حقيقي علي العالم الخارجي شرقه وغربه، شماله وجنوبه يفيد من التجربة العالمية أينما كانت ويأخذ من

عناصرها ما يساعد علي الخلق والإبداع بل وما يساعد في النهاية علي الاعتماد علي النفس وتأكيد ذاتية الحضارة العربية.

فالمتأمل للنموذج التقليدي للبحث التربوي في مصر نجد انه يستمد شرعيته من ارتباطه بنظرياته وأدواته مع نظيره في الغرب الأوربي إلي الحد الذي سد فيه الطريق إلي إبداع العقل المصري واختزال البحث التربوي إلي مجرد تكنيكات وأدوات لرصد الواقع الراهن والوقوف علي علاقات الظواهر التربوية دون أي إطار مرجعي وطني أو قومي. كما ان البحوث التربوية في كثير من الأحوال ما هي إلا تكرارات مشوهة وترجمات فقيرة وناقصة لنظيراتها الغربية (أحمد عبد الرحمن، ١٩٨٩، ص ١٣٥١ – ١٣٥٢).

فمن الواضح إن أحد أبعاد أزمة البحث التربوي تتمثل في أزمة المنهج أو العلم السائد في البحث التربوي فهو نموذج مأخوذ عن الغرب ومستورد منه، ومن ثم لا يكرس سوي تبعيته للغرب والغزو الثقافي الذي يتعرض له مجتمعنا (حسن، ١٩٨٨، ص ٣٧).

ويضاعف من خطورة أزمة البحث التربوي المعاصر انه بينما كانت الأجيال الأولي من دارسي التربية الغربية تعرف أنها تتعامل مع فكر تربوي غربي وانه جزء من فلسفة وحضارة غربية وبينما كان تعاملها مع هذا الفكر يمثل اختيارا حضاريا واعيا. فان الكثيرين من تابعيهم وتلامذتهم في الوقت الحاضر ينظرون إلي ما أخذوه عن هؤلاء الأساتذة، وما يجدون أمامهم من فكر تربوي وممارسات تعليمية علي أنها تمثل التربية التقدمية. ووجهة النظر العلمية الحديثة في معالجة مسائل التربية والتعليم أي أنهم من غير وعي يضعون فوق رؤوسهم قبعة غربية تكبت تفكيرهم ولا تلائم اسلوب حياتهم(محمد نبيل نوفل، ١٩٨٥، ص١٨).

في حين انه لدي التربويين المعاصرين ما لا يتوفر لغيرهم ليقودوا المجتمع كله لو أنهم ربطوا أنفسهم بمجتمعهم ومشكلاته وتعدوا مرحلة النقل والاقتباس من

الغرب الذي كان الرواد منطقيين في نقلهم عنه يوما. أما الآن فقد زال هذا المنطق(عبد الغني عبود، ١٩٩٢، ص ٢٦).

ومن هنا تتمثل الأزمة المرتبطة بظروف نشأة وتطور البحث التربوي في غياب فلسفة تربوية لهذه البحوث تستجيب لخصائص مجتمعنا المصري واحتياجاته.

ثانيا:- مشكلات ترجع إلي طبيعة التربية كعلم:-

من أهم المشكلات التي تواجه البحث التربوي قيام المعنيين بعملية البحث بنقل اسلوب البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية وتطبيقه ونشره في مجال بحوثهم. فقد تم نقل نفس الأسلوب إلي مجال العلوم الاجتماعية ومنها التربية بطريقة غير مدروسة وهو الأسلوب الذي يقول ان هناك تتابعا في عملية الإفادة من البحوث من الاكتشاف النظري إلي التطبيق التكنولوجي. وقد تم نقل هذا الأسلوب دون مراعاة لظروف العلوم الاجتماعية إلي حقل التربية وفي ميدان السياسة التعليمية والتجديدات التربوية، وهو حقل مختلف كل الاختلاف في ظروفه عن العلوم الطبيعية حيث تنفرد المعارف الاجتماعية وتتميز بمميزات عن العلوم الطبيعة (بابلو لاتابي، ١٩٨١، ص ٣٨).

ورغم استخدام التربية وغيرها من العلوم الاجتماعية للطريقة العلمية وتجميع كم هائل من المعلومات الصحيحة إلا أنها لم تصل حتى الآن إلي الوضع العلمي الذي حققته العلوم الطبيعة. فلم تستطيع العلوم التربوية والاجتماعية والسلوكية ان تصدر تعميمات معادلة للنظريات التي وضعتها العلوم الطبيعة، سواء من حيث مدي القوة التفسيرية، أو القدرة علي إعطاء تنبؤات دقيقة أو التوصل إلي درجة الموضوعية التي حققتها العلوم الطبيعية (رجاء ابو علم، بدون تاريخ، ص ٢٩- ٣٠).

ويرجع ذلك إلي الكثير من الصعوبات والعقبات التي تقف دون التطبيق الكامل الدقيق للمنهج العلمي في العلوم التربوية والاجتماعية والسلوكية والتي نوضحها فيما يلي:-

١- **تعقد مادة الدراسة:-**

ان مادة العلوم الطبيعة ابسط من تلك التي تعالجها العلوم الاجتماعية لان الباحث في العلوم الطبيعية يتعامل مع الظواهر علي مستوي واحد وهو المستوي الفيزيقي. ولا يتضمن الموقف علي المستوي الفيزيقي بصفة عامة إلا عددا قليلا نسبيا من المتغيرات وهذه يمكن قياسها بدقة تامة إما العلوم الاجتماعية فتتعامل مع حالات أكثر تعقيدا لأنها تهتم بالإنسان كفرد وعضو في جماعة لذلك قد تتضمن المشكلات الاجتماعية عددا كبيرا من المتغيرات التي تغمر الباحث باحتمالات متعددة ينبغي عليه ان يأخذها جميعا في الاعتبار (ديوبولد ب فان دالين، ١٩٩.، ص ٧٥).

فتخضع الحياة الاجتماعية لعدد كبير من المؤشرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية. فالجماعات البشرية تتكون من مجموعات من الأفراد يختلفون فيما بينهم في النواحي النفسية كما أنهم يتأثرون بالوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه ويخضعون للمؤثرات الجغرافية كالموقع والسطح والمناخ والموارد ثم أنهم يتأثرون في نفس الوقت بالظروف الثقافية والاجتماعية التي تسود مجتمعهم كالعرف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحددها المكانات والطبقات الاجتماعية ولذا فان الظواهر الاجتماعية التي تنبثق في الجماعة من اجتماع الأفراد ومن تبادل أرائهم ووجهات نظرهم تبدو معقدة بحيث يصعب فهمها واكتشاف قوانين عامة تحكمها(عبد الباسط، ١٩٧١، ص ١١٦).

وعلي ذلك فان الظواهر الاجتماعية لا يمكن ببساطة دراستها باستخدام الطرق العلمية المستخدمة في دراسة الظواهر الطبيعية وذلك لعدة أسباب منها ان الأحداث الإنسانية بما فيها التدريس والتعليم تتضمن بشكل معقد ومتداخل مقاصد وإغراض وأهداف هي التي تعطيها معني ومغزى، هذا بالإضافة إلي ان الطرق العلمية يمكن تطبيقها فقط علي تلك الظواهر التي تتصف بالثبات والتناسق مع تغيير الوقت والمكان والسياق. وهو ما لا يصدق علي الأحداث الاجتماعية (حمدي أبو الفتوح عطيفة،

١٩٩٣، ص ٥٩). فعندما يفحص عالم طبيعي أسباب حدوث انفجار كيميائي يجد أمامه عدد قليلا نسبيا من العوامل الفيزيقية ولكن عند بحث عالم اجتماعي أسباب جريمة قتل فانه يواجه عددا لا يحصي من العوامل (ديوبولد فان دالين، ١٩٩٠، ص ٧٥)، وكذلك عندما يواجه الباحث التربوي مشكلة – كمشكلة التسرب مثلا – فانه يجد نفسه امام الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي تحتاج إلي تفسير.

٢- **صعوبة ملاحظة الظواهر الاجتماعية**

يواجه الباحث الاجتماعي في ملاحظة الظاهرات ملاحظة مباشرة صعوبات أكثر مما يجده الباحث في العلوم الطبيعية. فالباحث الاجتماعي لا يستطيع ان يري أو يسمع أو يلمس أو يتذوق الظاهرات التي حدثت في الماضي ولا يستطيع ان يكرر الإحداث الاجتماعية السابقة. لكي يلاحظها ملاحظة مباشرة. فلا يستطيع باحث تربوي إن يدرس نظام التعليم في فترة الاستعمار ولا أن يقابل الأطفال والمدرسين في هذه الفترة مقابلة شخصية، ولا ان يري العملية التعليمية داخل الفصول في تلك المرحلة. كما لا يستطيع عالم النفس ان يضع الشخصية في أنبوبة اختبار ولكن كل ما يمكن للباحث الاجتماعي أن يفعله هو أن يلاحظ بعض الظاهرات الاجتماعية الراهنة ملاحظة مباشرة ولكنه لا يستطيع ان يكشف عن البعض الأخر لكي يضعها موضع البحث. لان بعض العوامل الاجتماعية لا تخضع للفحص المباشر لأنها تتعلق بالشعور الداخلي. مثل الرغبات والدوافع والأحلام. وهنا يجد الباحث نفسه بين أمرين:-

١- إما ان يفسر الحالة الداخلية بنفسه ولن يستطيع ان يفعل ذلك إلا في ضوء خبرات حياته هو، الأمر الذي يترك مجالا للخطأ.

٢- وإما ان يقبل وصف الشخص موضع البحث لحالته الداخلية وقد يكون هذا الوصف غير دقيق أيضا (ديوبولد فان دالين، ١٩٩٠، ص ٧٦- ٧٧).

٣- الظواهر الاجتماعية اقل قابلية للتكرار:-

الظاهرات الاجتماعية اقل قابلية للتكرار من الظاهرات الطبيعية فكثير من الظاهرات في العلوم الطبيعية علي درجة كبيرة من الوحدة لذلك يسهل تجريدها وصياغتها في صورة تعميمات وقوانين كمية دقيقة أما المشكلات الاجتماعية فتعالج أحداثا تاريخية محددة وتتعرض لأشياء متفردة. ولإحداث تجري ولكنها لا تعود ثانية بنفس الشكل أبدا. ومع إننا نستطيع ان نصدر بعض التعميمات عن الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني إلا ان الظاهرة الاجتماعية لها شخصيتها المتفردة وغير المتكررة. التي ينبغي ان تفهم متكاملة إذا أردنا ان نفهمها علي الإطلاق. لذلك لا يمكن ان نسرف في تجريد العوامل المشتركة في عدد من الإحداث الاجتماعية لكي نصوغ تعميما. دون ان نقع في مشكلة تزييف المادة. أي ان صياغة القوانين الاجتماعية وتحقيقها أكثر صعوبة، لان الظاهرات الاجتماعية اقل وحدة وتكرارا من الظاهرات الطبيعية (ديوبولد فان دالين، ١٩٩.، ص ٧٧- ٧٨).

فمن السهل علي الكيميائي في المعمل ان يلاحظ التفاعل بين مادتين كيمائيتين في أنبوبة الاختبار. وعند نشر نتائجه يستطيع أي كيمائي أخر ان يكرر نفس التجربة. إلا أن تكرار البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية أصعب كثيرا منه في العلوم الطبيعية. إذ لا يستطيع باحث مصري ان يكرر تجربة لطريقة تدريس معينة قام بها باحث أمريكي تحت نفس الظروف. بنفس الطريقة التي يكرر بها كيميائي مصري تجربة قام بها كيميائي أمريكي. وحتى داخل مبني مدرسة واحد لا يمكن إعادة موقف معين بنفس الدقة. فالظاهرة الاجتماعية أو السلوكية ظاهرة فريدة ويصعب جدا تكرارها بنفس الصورة لأغراض الدراسة والملاحظة (رجاء، بدون تاريخ، ص ٣١).

٤- علاقة الباحثين بمادة الدراسة:-

الباحث في العلوم الطبيعية يتعامل مع الظواهر بغير عواطف أو شعور ذاتي حيث لا يجد العالم الطبيعي نفسه مضطرا لان يراعي عواطف الكواكب أو المحيطات

أو حتى الكائنات العضوية. لان المادة التي يعالجها ليست لها عواطف أو دوافع كما أنها لا تتأثر برغبة الإنسان ودوافعه وهذا علي العكس من الظواهر في مجال العلوم الاجتماعية التي تمتاز بحساسية أكثر لان محورها هو الإنسان في حالاته المختلفة (صلاح، بدون تاريخ، ص ٤١)، ويستطيع الباحثون ان يحققوا قدرا من الاستقلال والموضوعية إزاء الظاهرات الطبيعية أكثر من استقلالهم إزاء الظاهرات الاجتماعية فالباحث الاجتماعي ليس ملاحظا مجردا يقف خارج المجتمع ليرقب عملياته. وإنما هو جزء لا يتجزأ من المادة التي يلاحظها لذلك يصعب ان نلقي اثر التحيز الشخصي في ملاحظة ظاهرات العلوم الاجتماعية (ديوبولد ب فان دالين، ١٩٩.، ص ٧٩)، والواقع ان الموضوعية المطلقة أمر عسير التحقيق في البحوث الاجتماعية(عبد الباسط، ١٩٧١، ص ١٢٤).

٥- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:-

يقوم الباحث في العلوم الطبيعية بتحديد عناصر الظاهرة التي يريد دراستها ويعمل علي عزلها عن غيرها من العناصر، ثم يتحكم فيها صناعيا حتى يمكنه ان يتوصل إلي تحقيق الظروف المتماثلة مرة أخري علي اعتبار ان عوامل الزمان والمكان ثابتة لا تتغير ولما كان المنهج التجريبي ينطلق من مسلمة ان الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة فان هذا المنهج يمتنع تطبيقه في العلوم الاجتماعية لان الظواهر الاجتماعية فردية فريدة في نوعها ولا تتكرر بنفس الصورة. وحتى ان أمكن تطبيقه فهو منهج عديم النفع لأنه مادامت الظروف المتماثلة لا تتحقق إلا في حدود ضئيلة فلن يكون لأية تجربة تجري في الدراسات الاجتماعية إلا دلالة محدودة جدا (سعيد، ١٩٨٢، ص ١١٧ – ١١٨).هذا إلي جانب أسباب أخري يري " كوفمان " Koufmanأنها تعوق استخدام المناهج التجريبية في العلوم الاجتماعية والتي نجملها فيما يلي(توفيق، ١٩٨٤، ص ١٨):-

١. ان التجربة تلعب دورا رئيسا في كشف القوانين الطبيعية، بينما يتعذر أجراء التجارب في مجال العلوم الاجتماعية إلا في نطاق ضيق محدود بحيث لا يكون من المعقول إقامة منهج البحث علي أساسها.

٢. ان القوانين الطبيعية تصدق في كل زمان ومكان، اما الظواهر الاجتماعية فهي لا تتكرر بنفس الصورة.

٣. ان قوانين العلوم الاجتماعية ليست موضوعية خالصة، بمعني أنها لا تكون صادقة بما هي كذلك. لان الباحث الاجتماعي لا يستطيع ان يتجرد من أهوائه وميوله ومصالحه. فحرية الإرادة البشرية تتدخل في سير الظواهر الإنسانية وتتكفل بتغيير مجراها تغييرا يتعذر معه إخضاعها لقانون علمي ثابت.

٤. ان الدقة في العلوم الطبيعية مرجعها إلي صورتها الرياضية لان من الميسور ان تقاس مقاديرها الكمية، أما في العلوم الاجتماعية فليس من الميسور إخضاع موضوعاتها للضبط الكمي.

٥. إمكانية تحقيق الضبط في التجارب التي تجرب علي الإنسان محدودة مقارنة بالضبط في العلوم الطبيعية فالتعقيدات المرتبطة بالبحوث التي تجري علي الإنسان تعتبر مشكلة في الضبط ليس لها نظير في العلوم الطبيعية حيث يستطيع الباحث ان يحدد بدقة عناصر الضبط في المعمل مثل هذا الضبط غير ممكن علي الإنسان اذ يكون علي الباحث في العلوم الاجتماعية ان يتعامل مع عدد من المتغيرات في نفس الوقت وعليه ان يعمل تحت ظروف اقل دقة بكثير مما يتاح للعالم في العلوم الطبيعية ويحاول العلماء الاجتماعيون التعرف علي الكثير من المتغيرات وضبطها علي قدر الامكان إلا ان مثل هذا العمل كثيرا ما يكون صعبا للغاية(رجاء، بدون تاريخ، ص ٣١- ٣٢).

٦. تغيير الظواهر الاجتماعية تغيرا سريعا نسبيا مما يقلل من إمكانية تكرار التجربة في ظروف مماثلة (حسن، ٢٠١٠، ص ٨٦).

٦- مشكلات القياس:-

تتضمن التجارب عادة قياس بعض المتغيرات والأدوات التي نستخدمها في العلوم الاجتماعية اقل دقة من تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية فليس لدي العالم الاجتماعي ما يعادل المسطرة أو الترمومتر أو غير ذلك من الأدوات الدقيقة التي يستخدمها العالم في العلوم الطبيعية ويعقد هذه المشكلة أكثر ذلك العدد الكبير من المتغيرات التي تعمل مستقلة أو في تفاعل مع غيرها من المتغيرات. ويحاول الإحصاء متعدد المتغيرات ان يعالج عدد من المتغيرات المتفاعلة إلا ان هذا العدد محدود نسبيا في العلوم الاجتماعية (رجاء، بدون تاريخ، ص ٣٢).

هذا بالإضافة إلي محدودية درجة الصدق والثبات التي تمنحها المقاييس التربوية والنفسية فإذا كنا نحصل علي معاملات صدق وثبات مرتفعة للأدوات التي نستخدمها في الدراسات التربوية والنفسية فان علينا ان نتذكر ان تلك المعاملات المرتفعة موقفية.بمعني أنها ترتبط بموقف معين ومع أفراد معينين وتحت شروط معينه، فإذا ما حدث تغيير ولو طفيف في أي من تلك العوامل فان الأدوات تحتاج بدورها الي تعديلات جوهرية وذلك ان لم يتم تغييرها أصلا وبطبيعة الحال فان ذلك يؤدي الي صعوبة تعميم ما تتوصل إليه الأبحاث من نتائج(حمدي، ١٩٩٣، ص ٥٧).

ورغم نوحي القصور هذه إلا ان العلوم التربوية والاجتماعية والنفسية تقدمت كثيرا في الآونة الأخيرة وذلك باستخدام المنهج العلمي في البحث.

ثالثا:- مشكلات ترجع إلي طبيعة العملية التربوية والبحث التربوي:-

١- الاعتبارات الأخلاقية:-

يتعلق البحث التربوي غالبا بكائنات بشرية، ولذلك فان الباحث ملتزم أخلاقيا بحقوق ومصلحة الأفراد الذين يجري عليهم البحث ولابد من حمايتهم من أية أضرار جسمية أو عقلية أو إي نوع أخر من الاذي أو المخاطر(رجاء، بدون تاريخ، ص

٣٤). لذا يجد الباحث نفسه أمام الكثير من التعقيدات من الإدارة المدرسية أو من أولياء الأمور أو من الطلاب أنفسهم مما يعيق عملية البحث، ولذلك يسعى كثير من الباحثين إلي الحصول علي موافقة أفراد عينة البحث. في حين ان الباحث في العلوم الطبيعية لا يجد أي اعتبارات أخلاقية عند التعامل مع مادة كيميائية في المعمل.

٢- **اضطراب مفهوم التربية:-**

إن عدم الاتفاق علي تعريفات محددة لمفاهيم تربوية يخلق عدم الاتفاق علي مدلولاتها ولا تزال مشكلة المصطلح التربوي قائمة وتحتاج إلي اتفاق بين أهل التربية (حسن، ٢٠١٠، ص ٨٦)، فكما أوضحنا مسبقا إن مفهوم التربية مفهوم غير محدد يأخذ أكثر من معني من مجتمع إلي أخر ومن ثقافة إلي أخري بل من فرد إلي أخر. فالتربية ميدان واسع مترامي الأطراف تستمد إطارها المعرفي وغالبا حقائقها من مصادر عدة غالبيتها تنتمي لقطاع العلوم الإنسانية والتي يطلق عليها أنها علوم غير دقيقة Unenact Sciences وعدم الدقة كوصف لهذه العلوم نابع كما أوضحنا مسبقا من تعقد مادة الدراسة، وصعوبة ملاحظة الظواهر، وصعوبة إجراء التجارب، وصعوبة القياس. لذلك لا تزال الكثير من مفاهيم ونظريات التربية غير معرفه تعريفا دقيقا لا بالمعني الوصفي ولا بالمعني الإجرائي، فكان لعدم وضوح المفاهيم والمبادي وضحالة البنية النظرية للمعارف التربوية أحد أهم المعيقات لتطور البحث التربوي من الناحية النظرية علي الأقل (محي الدين، ١٩٩.، ص ٤٧).

٣- **عدم ثبات المجتمع:-**

تتأثر العملية التربوية في المدرسة بالبيئة المحيطة بها، ورغم إن أسس العملية التربوية قد لا يعتريها تغير كبير خلال فترة محدودة من الزمن، إلا إن المجتمع المدرسي دائم التغيير فنجد مثلا إن مجتمع المدرسة الابتدائية يتغير بأكمله كل ست سنوات، ومجتمع المدرسة الإعدادية والثانوية يتغير بأكمله كل ثلاثة سنوات، ورغم إن

ذلك قاصر علي المجتمع الطلابي إلا انه قد يشمل المعلمين والإدارة أيضا، مما يترتب عليه صعوبة إجراء الدراسات الطولية والتتبعية (رجاء، بدون تاريخ، ص ٣٤).

٤- تعقد مشكلات البحث

تجري البحوث التربوية علي كائنات بشرية هي الطلبة والمعلمين ومديري المدارس والمجتمع بشكل عام وهؤلاء يتميز سلوكهم بالتعقيد الذي هو سمه من سمات السلوك البشري وينعكس هذا التعقيد علي أسلوب الفرد في الاستجابة لمثيرات البحث ومتغيراته. كما ان السلوك ينتج عن تفاعل بين الفرد وبيئته فانه من الصعب دراسة السلوك دراسة مجدية خارج الموقف الطبيعي الذي يتفاعل معه السلوك وهذا بدوره يزيد من مشكلات البحث لتعدد المتغيرات داخل المجتمع (رجاء، بدون تاريخ، ص ٣٥)، فيقوم الباحث بتجزئة الموقف التعليمي إلي متغيرات يتم انتقاء بعضها للدراسة مع تحييد أو استبعاد متغيرات أخري، مما يفقد الموقف الأصلي طبيعته وتكاملة، ويترتب علي ذلك إننا نجد أنفسنا أمام مشكلة مفترضة بعيدة عن المشكلة الحقيقة (حمدي، ١٩٩٣، ص ٥٤).

٥- غلبة الأبعاد الذاتية:-

غلبة الأبعاد الذاتية والقيم الإنسانية علي الباحث التربوي في كل مرحلة من مراحل البحث بدءا من اختيار المشكلة إلي عرض النتائج وتفسير البيانات (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ٦).

رابعا:- مشكلات ترجع لعلاقة البحث التربوي بالسياسات والممارسات التعليمية

١- أزمة ثقة:-

يري أساتذة التربية والباحثون التربويون ان الممارسين غير مؤهلين للإسهام في البحث التربوي أو تطوير التعليم ويقدم التربويون تبريرات كثيرة لهذا الاتجاه منها ان البحث التربوي نشاط علمي يتولاه المختصون، والممارسون ليسوا كذلك وان

الممارسين لديهم إعمال ومسئوليات تحول بينهم وبين الإسهام الفعال في البحث التربوي (أحمد المهدي، ١٩٨٤، ص ١٧)، كما يري الممارسون بان الباحثين في جملتهم بجانب إعدادهم وامكانات مؤسساتهم المتواضعة اقل عدة ومهارة وواقعية بالقياس إلي حجم مشكلات التعليم (محمد منير مرسي، ١٩٨٣، ص ٥٩). ولا يعاونون في حل المشكلات الحقيقة التي تواجه الممارسين للتعليم وإنهم منغمسون في دراسة جوانب نظرية بعيدة عن واقع ما يجري في المدارس والفصول الدراسية (أحمد المهدي، ١٩٨٤، ص ١٧).

كما ينتقد الباحثون التربويون المعلمين ومتخذي القرار لعدم متابعتهم لنتائج البحث التربوي وغالبا ما لا يذهبون إلي المكتبة للإطلاع علي الدوريات والمجلات التربوية وينتقد المعلمون ومتخذي القرارات الباحثين التربويين لانعزالهم عن الميدان وعنايتهم بمشكلات أكاديمية غير واقعية ولا يجرون بحوثهم بطريقة تؤدي إلي نتائج شاملة ذات معني يمكن أن تعمم ويستفاد منها علي نطاق واسع (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ١٠- ١١).

٢- **أزمة طلب:-**

إن مجتمعنا في اشد الحاجة إلي البحث التربوي ولكن مشكلة التربية الأكاديمية أنها تطلب البحث التربوي وتقوم به ولكن ما من مستجيب. فالممارسين ومتخذي القرار في اشد الحاجة إلي البحث التربوي ولكن لا يطلبونه. ومن هنا فان محور أزمة الطلب تكمن في القطيعة بين البحث التربوي والممارسين(سيد، ١٩٩٢، ص ١٣- ١٧).

٣- **أزمة سوء الاتصال:-**

- من أهم مشكلات البحث التربوي وجود فجوة كبيرة بين الباحثين من ناحية والممارسين ومتخذي القرار من ناحية أخري فغالبا لا توجد قنوات اتصال مباشرة بين الطرفين وتنتهي البحوث بالنشر العلمي المحدود.

- إن علاقة الترابط والتكامل الحالية بين البحث التربوي في كليات التربية والسياسات والممارسات التربوية تكاد تكون معدومة. الأمر الذي يقلل من فاعلية البحث التربوي في توجيه إجراءات الممارسة التربوية ومتخذي القرار. كما يقلل من فاعلية الممارسة التربوية في تصحيح مسارات البحث التربوي (جابر محمود، ١٩٩٢، ص ٣..).

- لقد اعتاد الباحثون التربويون علي صياغة مشكلات البحوث وإجراءاتها وعرض نتائجها في صورة يصعب علي كثير من الممارسين قراءتها والاستفادة منها وذلك حيث تزخر تقارير البحوث بمصطلحات رياضية وإحصائية لا يستوعبها إلا المتخصصون في البحث التربوي (سلمان، ١٩٨٨، ص ٧.).

- ضعف دورة التفاعل الحي والبناء بين البحث التربوي والممارسين ومتخذي القرار حيث توجد لغة بحثية مشتركة متعارف عليها للباحثين تجعلهم يفهمون بعضهم البعض وهذه اللغة قد يصعب علي الممارس العادي استيعابها ويترتب علي ذلك بالضرورة حدوث فجوة اتصالية بين فريقين كان يفترض فيهما أنهما يكملان بعضهما البعض (حمدي، ١٩٩٣، ص ٥٥)

- ندرة المطبوعات المعنية بنشر نتائج البحث التربوي ويقتصر توزيعها علي المهتمين بالبحث التربوي فقط دون الممارسين الفعليين هذا بالإضافة إلي انحسار وسائل الإعلام عن نشر نتائج البحث التربوي بل نجد إن المعنيين بالبحث التربوي قانعون بمناقشة نتائج أبحاثهم في دوائر خاصة ومغلقة يتحدثون فيها مع أنفسهم (أحمد المهدي، ١٩٨٤، ص ٢٥).

- يلاحظ " كولمان Coleman " ان الباحثين التربويين معنيون بمشكلات لا تعني متخذي القرار. وهم غير محددين في نتائج أبحاثهم ومختلفون علي تفسيرها في الوقت الذي يحتاج فيه متخذي القرار إلي معرفة محددة وصادقة، تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ٨).

- يشير" بابلو لاتابي " Pablo Latabiإلي انه من أسباب ضعف الإفادة من البحوث التربوية ونتائجها عدم اشتراك ومساهمة المستفيدين من البحوث (المسئولين عن اتخاذ القرارات والمخططين التربويين والمعلمين) في وضع وتخطيط وتنفيذ مشروعات البحوث(بابلو لاتابي، ١٩٨١، ص ٣٨).
- ضعف إمكانيات المدرسة علي استيعاب نتائج البحوث. فازدحام الفصول بالتلاميذ وضعف امكانات المختبرات وتكدس المناهج وسيطرة نظم الامتحانات وضعف مستويات المعلمين وانحدار معنوياتهم وتقليدية نظم التوجيه وانشغال المديرين بالحياة المدرسة اليومية كل هذا قد جعل المدرسة غير قادرة علي استيعاب نتائج البحث التربوي (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٨٢، ص ٧).
- ولقد ناقش كلا من" كاجان ووينمان Kagann and Weinman "، و" ديوك Duke "، و" رين وهوايت "Rein and White، صعوبات الاتصال بين الباحثين من ناحية والمعلمين ومتخذي القرار من ناحية أخري ويمكن إجمال هذه الصعوبات علي النحو التالي (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ١١):-

١. استخدام الباحثين لغة فنية لا يقدر المعلمون ومتخذو القرارات علي فهمها.
٢. اختلاف منظورات الباحثين والمستفيدين وتفاوت توقعاتهم من البحث التربوي.
٣. التوقعات المسرفة للباحثين والمستفيدين.
٤. قلة موارد الباحثين وزيادة تكاليف النشر.
٥. سوء إعداد بعض الباحثين وافتقارهم إلي مهارات البحث العلمي والقدرة علي الإقناع.
٦. سوء تنظيم البحوث واستخدام طرق بحث خاطئة أو أساليب إحصائية غير مناسبة.

٧. إلحاح المشكلات السياسية والتعليمية وزيادة الحاجة إلي اتخاذ قرارات سريعة لا يعين الباحث علي اتخاذها لاستغراقه وقتا طويلا حتى تظهر نتائج البحث.

٨. سوء فهم الباحثين التربويين لما يرتبط باتخاذ القرار من مدخلات وعوامل ومشكلات.

٩. لا يتحدد الجيد بالصحيح في عالم السياسة وإنما بالقدرة علي إرضاء جميع الإطراف الأمر الذي يقلل من أهمية المعرفة التربوية.

١٠. تعقيد الظاهرات السياسية والاجتماعية والتعليمية يوجب الاعتماد علي تخصصات ومنظورات كثيرة لا تتاح للباحث الفرد.

٤- <u>غياب نظام الاولويات في البحث التربوي:-</u>

ان القائمين علي البحث التربوي يهتمون بقضايا قد لا تكون علي الدرجة من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسات والقائمين بالممارسات التعليمية فمع الاعتراف بأهمية بحث كل جانب وعنصر في النظام التعليمي فان الاختيار والمفاضلة يظلان ضروريان مادامت موارد البحث البشرية والمالية والتقنية والزمنية محدودة (محمد منير مرسي، ٢٠٠٣، ص ٧٤)

فالنظام التعليمي يعاني الكثير من المشكلات الحادة والمتنوعة والملحة والبحث التربوي لا يتوفر له خطه بحثيه تساعد علي تحديد اولويات دراسة هذه المشكلات مما يؤدي إلي ابتعاد الممارسين وصانعي القرار عنه.

٥- <u>إهمال البحث في ديناميات اتخاذ القرار:-</u>

من ابرز العوامل التي جعلت نتائج البحث التربوي غير مثيره لاهتمام صانعي القرارات التربوية إغفال البحث التربوي لميدان هام من ميادين البحث وهو ديناميات اتخاذ القرار التربوي فقد اهتمت البحوث التربوية بالإدارة التعليمية وتنظيماتها المركزية واللامركزية والأسس المعتمدة في كل تنظيم في حين إن الأمر يتطلب بحوثا

أكثر تعمقا في ديناميات اتخاذ القرار سواء في وضع سياسة التعليم أو في تنفيذها علي المستويات المختلفة وعند هذا يمكن النظر في الطرق والوسائل التي يمكن عن طريقها إثارة اهتمام متخذي القرارات بنتائج البحوث التربوية وأهمية توظيف نتائجها في الممارسات التعليمية المختلفة(احمد المهدي، ١٩٨٤، ص ٢١- ٢٢). إن اتخاذ القرارات التربوية أمرا معقدا. فان واضعي السياسة ومتخذي القرارات يجدون أنفسهم أمام عدد كبير من العوامل السياسية والاقتصادية والنفسية والإدارية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار في الوقت نفسه الذي نجد فيها البحث التربوي بعيدا عن كل هذه العوامل (سلمان، ١٩٨٨، ص ٦٩).

بل إن نشر البحوث التربوية وتداول نتائجها ومحاولة تقويمها ونقدها يتطلب فترة زمنية طويلة، وهذا يعني إن البحوث الجيدة لا يمكن أن تتناسب مع الوقت المحصور فيه صانع القرار(سلامه، وسعيد، ١٩٩٢، ص ٢٧١)، وخاصة إن النظام التعليمي يتميز بطبيعته المتطورة وحاجته إلي التجديد المستمر وجدير بالذكر إن ما يصلح له ويتناسب معه في وقت ما قد لا يصلح ويتناسب معه في وقت أخر مما يقلل من فاعلية استفادة صناع القرار بالبحث التربوي (جابر محمود، ١٩٩٢، ص ٣,٢).

٦- **عدم الربط بين النظرية والتطبيق:-**

إن أهم مشكلات البحث التربوي تتمثل في عدم وضع النتائج التي يسفر عنها موضع التطبيق وكثيرا من نتائج البحوث التربوية تظل طي الكتب ولا تأخذ طريقها إلي التطبيق وقد يرجع ذلك إلي عدم معرفة طريقة التطبيق أو التخوف من تطبيق شي جديد ومقاومة المؤسسات التربوية والعاملين فيها للتجديد التربوي عامة (محمد لبيب، محمد منير، ١٩٨٣، ص ٥٧ – ٥٨). أو قد يرجع ذلك إلي إن الباحثين في التربية لا يجرون أبحاثهم بطريقة تؤدي إلي نتائج شاملة يمكن تعميمها والإفادة منها (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ١.).

ويشير " جيج Gag " إن البحوث التربوية قد عجزت حتى الآن علي إن تقدم لنا شيئا هاما عن الكيفية التي ينبغي إن يواجه المعلمون بها عملهم في حجرات الدراسة (حمدي، ١٩٩٣، ص٥٨- ٥٩).

هذا بالإضافة إلي عدم ترجمة نتائج البحث التربوي في برامج قابلة للتطبيق وعدم مخاطبة صانع القرار واتخاذه في الاعتبار عند وضع النتائج والتوصيات أو صياغة النتائج والتوصيات بطريقة إجرائية توضح طريقة التنفيذ، واعتماد النتائج عن عينات ذات إحجام صغيرة جدا يصعب تعميم نتائجها علي الجماهير في ميدان التربية(سامي، ١٩٩٧، ع ٦٢، ص ١٧٢).

والثنائية الواضحة بين النظرية والتطبيق حيث إن الباحثين التربويين يبحثون عن الحقيقة التربوية ويصوغون النظريات التعليمية وحدهم وعلي المعلمين وغيرهم من الممارسين التسليم بها وتطبيقها دون مناقشة في ميادين عملهم فالبحث التربوي لا يكون مفيدا إلا إذا أعان الممارسين في التغلب علي مشكلاتهم وتحسين ممارستهم وبالتالي يجب تعاون المعلمين مع الباحثين في صياغة النظرية الموجهة للعمل التربوي والتعليمي (عبد المجيد، وأحمد، ١٩٩٣، ص ١٥- ١٦).

خامسا:- مشكلات ترجع إلي القائمين بعملية البحث:-

للوقوف علي بعض عوامل ضعف عملية البحث التربوي بكلية التربية جامعة الفيوم قامت الباحثة بإجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع عدد من الطلاب الباحثين المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه وعدد من المشرفين علي البحث التربوي وعدد من أعضاء هيئة التدريس، وكانت الباحثة تدون كل ما يذكره كلا منهم من مشكلات تواجه البحث التربوي بكلية التربية جامعة الفيوم وقد أسفرت هذه المقابلات وما حصلت عليه الباحثة من معلومات من خلال الإطلاع علي بعض المراجع عن مجموعة من المشكلات نوضحها فيما يلي:-

أ- مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر الطلاب الباحثين

المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه:-

١. ضعف تناسب أعداد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلاب ويظهر ذلك بوضوح في مشكلات الإشراف واكتمال نصاب الأساتذة المشرفين في الكثير من الأقسام هذا بالإضافة إلي عدم تفرغ الأساتذة المشرفين علي الرسائل التربوية وعدم متابعة الطلاب المسجلين تحت إشرافهم مما يعيق عملية البحث.

٢. الإجراءات الروتينية الطويلة سواء عند التسجيل أو حتى عند تحديد لجنة المناقشة أو نيل الدرجة العلمية، هذا بالإضافة إلي أن التسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه يقتصر علي شهريين فقط في السنة بالنسبة للطلبة من الخارج مما يؤدي إلي ضياع الكثير من الوقت بالنسبة لهؤلاء الطلاب.

٣. عدم وجود حاجه إلي المقررات التي تدرس بعد مرحلة التسجيل والتي لا بد من اجتيازها قبل مرحلة المناقشة للرسالة وخاصة أنها تسبب ضياع الكثير من الوقت الذي يمكن استخدمه في البحث وان كان من الضروري دراسة هذين المقررين فلماذا لم يتم دمجهم مباشرة في مرحلة الدبلوم الخاصة.

٤. عدم وجود سجلات لما تم في الرسائل الجامعية فيما يخص أسماء موضوعات الرسائل تحت التسجيل أو أسماء الرسائل التي تمت مناقشتها، وان وجد دليل فانه غير مكتمل وهذا ما عانت منه الباحثة في التوصل إلي أسماء الموضوعات التي تمت مناقشتها بالأقسام المختلفة في الكلية.

٥. عدم وجود شبكة للمعلومات علي مستوي الجامعات مما يؤدي إلي ضياع الكثير من الوقت والجهد من الباحث للحصول علي المعلومات اللازمة للبحث.

٦. قلة المراجع العلمية بمكتبة الكلية ويظهر ذلك بوضوح في قلة توافر الكتب والمجلات والدوريات الحديثة اللازمة للبحث هذا بالإضافة إلي ارتفاع أسعار

تصوير الرسائل الجامعية بالإضافة إلي قلة موارد الباحثين مما يعيق عملية البحث.

ب – مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين علي الرسائل الجامعية:-

١ – <u>عدم وجود خريطة للبحوث التربوية:-</u>

أي عدم وجود مخطط للبحوث يوضح أهم القضايا التي يجب إن تتصدي لها مؤسسات البحث التربوي بالدراسة والبحث. وترجع أهمية مخطط البحوث إلي انه يوضح للباحثين تصورا عاما نحتاجه في البحث من موضوعات وتحديد اولويات بحثها حسب الضرورة وربط المشكلات مع بعضها مما يؤدي إلي تناسقها وجعل البحث في إحداها يؤدي إلي خدمة البحث في مشكلة أخري ويوفر لنا نظرة مستقبلية عن المشكلات المتوقعة ومحاولة توجيه البحث إليها (محمد سيف الدين، ١٩٨٢، ص ١١).

إن اهتمام البحث التربوي بالمشكلات الحالية التي يعاني منها النظام التعليمي وإغفال ما يمكن إن يأتي به المستقبل من مشكلات تفرضها بالضرورة التطورات في كافة المجالات هو وراء الكثير من المشكلات التربوية التي نعاني منها ألان (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٨٢، ص ٨).

هذا بالإضافة إلي إن غياب خطط البحوث المستندة إلي خطط التنمية واحتياجات المجتمع (محمد عبد الله، وعبد الجبار، ١٩٨٣، ص ٢٤). يؤدي بالضرورة إلي تشتت الجهود وبعثرتها وإهدار الكثير من الوقت والجهد من خلال تكرار بعض البحوث والاهتمام بقضايا ومشكلات بعيده عن الواقع كما أدي غياب خريطة البحث التربوي إلي أن أصبحت البحوث التربوية غير قادرة علي تكوين نسق أو أنساق تجمع البحوث التي تجري في مختلف مجالات التربية مما يجعلها مبعثره بل

متناثرة كما أدي إلي الوقوف حائلا دون ظهور البحث التربوي الموجه لخدمة أغراض المجتمع (محي الدين، ١٩٩.، ص ٤٩).

٢- صعوبة تحديد اولويات البحث:-

إن الاولويات تحددها الحاجات. وعلي قدر أهمية هذه الحاجات وضرورتها يتم تحديد الاولويات. ويثير موضوع الاولويات في البحث التربوية الكثير من الخلاف والجدل لعدم اتفاق وجهات النظر علي ما يمكن إن يمثل اولويات مشتركة. فهناك الخلاف علي الاولويات بالنسبة للبحوث الأساسية والتطبيقية، فهناك من يؤكد أهمية البحوث الأساسية ويعتبرها الأساس في تطوير التربية وهناك من يعطي أولوية للبحوث التطبيقية علي البحوث الأساسية لما للبحوث التطبيقية في نظر دعاتها من قيمة علمية ووظيفية مباشرة.وهناك أيضا الاولويات بين البحوث الفردية والجماعية وأيها يأتي أولا. فبعض المشتغلين بالبحث التربوي يري إن البحوث الفردية محدودة القدرة والإمكانيات ومن ثم يفضلوا البحوث الجماعية. وآخرون يرون إن البحث التربوي يمثل اهتماما فرديا خاصا للباحثين. وهناك أيضا اختلاف الاولويات بالنسبة للمستويات المختلفة، فالمعلمون لهم اولوياتهم في البحث التربوي والعلماء والباحثون لهم أيضا اولوياتهم وكذلك الهيئات المحلية والقومية والإقليمية والدولية كل منها لها اهتماماتها الخاصة بالبحث التربوي، وبالتالي لها اولوياتها الخاصة التي قد لا تكون كذلك بالنسبة للآخرين ومن هنا كان من الصعب الوصول إلي تحديد اولويات معينه يمكن الاتفاق عليها (محمد منير مرسي، ٣..٢، ص ٦٤- ٦٥).

٣- غياب سياسة شاملة للبحث التربوي:-

إن أهم ما يقلل من جودة البحث التربوي هو أن مؤسساته تفتقر إلي سياسة شاملة للبحث التربوي. وهذا بلا شك ناتج عن غياب إدارة فعالة وقادرة علي وضع ملامح واضحة لسياسة بحث تربوي تستهدف تحقيق تنمية تربوية عالية الجودة (سمير، وعبد الروؤف، ع ٥، ٢٠١٠، ص ٩٣). ونقصد بها تلك السياسة القادرة علي

تحديد أهداف البحث التربوي واولوياته وتحقيق التوازن بين أنواعه وربطه بعمليات التنمية، وان عدم الربط الواضح للبحث التربوي ببرامج التنمية يعد من نقاط الضعف الهامة في الوضع الراهن للبحث التربوي (محمد محمد سكران، ٢٠٠٤، ص ١١). ومن الأسباب التي تودي إلي غياب الاستراتيجية البحثية يأتي في مقدمتها، الأهداف غير الواضحة للبحث التربوي، والمشكلات غير المحددة، وقلة الاعتماد علي النظريات العلمية وسطحية المعالجات البحثية كما إن النتائج إما متوقعه أو غامضة أو مثالية أو طموحه يصعب تطبيقها وإما مصاغة بأسلوب يصعب فهمها (محمد محمد سكران، ١٩٨٨، ص ٤٤). كما إن البحوث التربوية ركزت علي حل مشكلات النظام التعليمي ولم تعطي اهتماما كافيا للقضايا أو مشكلات ارتباط النظام التعليمي بالمجتمع (ثناء، ١٩٨٨، ص ٤١٤).

٤- قصور الموارد المالية للبحث التربوي:-

من معوقات البحث التربوي قصور الموارد المالية المتاحة له. فميزانيات البحوث في كليات التربية تكاد تكون غير موجودة وبعض الكليات تبحث عن مصادر خارجية لتمويل بحوثها وتجد عناءا كبيرا في الحصول عليها وعند رصد ميزانيات البحث فان الإجراءات المالية الخاصة بالصرف علي درجة كبيرة من التعقيد لا تشجع أعضاء الهيئة التدريسية علي القيام بها الأمر الذي لا يشجع الأساتذة علي بذل الجهد الكافي في الإشراف (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٨٢، ص٩).

تؤكد الكثير من البحوث قصور التمويل وعجزه عن الوفاء بمتطلبات البحث العلمي في مصر، وتدل المؤشرات العالمية علي انه يجب إلا تقل نسبة الإنفاق علي البحث العلمي – بصفة عامة – عن ١ % من إجمالي الناتج القومي حتى يمكن السير في خطوات التفعيل والتطوير العلمي والتكنولوجي.والجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق علي البحوث من إجمالي الناتج القومي في بعض الدول(محمد محمد سكران، ٢٠٠٤، ص ١٤): -

جدول رقم (١٢)

نسبة الإنفاق علي البحوث من إجمالي الناتج القومي في بعض الدول

الدولة	نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج القومي
الولايات المتحدة الأمريكية	%٣
اليابان	%٢,٩
إسرائيل	٢,٥٣
كوبا	%١,٦
البلاد العربية	%٤..

من الجدول السابق يتضح أن:-

- ان معظم الدول السابقة الذكر تزيد نسبة الإنفاق فيها عن ١% من إجمالي الناتج القومي بينما النسبة في مجمل البلدان العربية لا تزيد عن..٤ %.

ومما يزيد المشكلة حدة هو ان ٩٧ % من ميزانية البحث العلمي في مصر تذهب إلي مرتبات العاملين، أي إن ٣ % فقط هو الذي يوجه للبحث (محمد محمد سكران، ٢..٤، ص ١٤).

٥- فردية البحوث:-

من أهم ما يعاب علي البحث التربوي انه في غالبه فردي الجهد والهدف حيث تنشا اغلب البحوث التربوية التي تتم في كليات التربية من اهتمامات الباحث الخاصة مستهدفا في النهاية حصوله علي درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه او الترقي لدرجة علمية اعلي، فهذا هو الغاية أو المرام، كما أن اختيار موضوعات هذه البحوث أنها غالبا ما تتم أيضا علي المستوي الفردي دون أن تكون هناك سياسة مرسومة

للبحث داخل القسم أو الكلية بشان البحث التربوي وتطويره. وقد نتج عن ذلك مشكلات كثيرة منها إن يعالج بحثان موضوعا معينا في كليتين مختلفتين دون إن تدري أي كلية منهما ان الموضوع بحث في مكان أخر (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٨٢، ص ٧- ٨). بل وصل الأمر إن نجد قسمين داخل كلية واحده يتناولون موضوعا واحدا من وجهات نظر مختلفة. فالبحوث التربوية تحتاج إلي عمل فريقي لا إلي مجرد أعمال فردية. فالتربية واسعة النطاق معقدة المشكلات تحتاج إلي تخصصات علمية كثيرة لمعالجتها. ولا يمكن للباحث مهما إن كان درجة نبوغه إن يلم إلا بطرف يسير من العلم. ولهذا أنشئت مؤسسات كبيرة لإجراء البحوث التربوية في البلاد المتقدمة لتتولي حل المشكلات التربوية، ومعالجتها من كافة أطرافها وتستمر في الدراسة لفترات طويلة ومثل هذه المؤسسات لا وجود لها في مصر (سعيد اسماعيل علي، ١٩٨٢، ص ١٢٣).

٦- **ضعف التكامل بين أقسام البحوث التربوية:-**

علي الرغم من أهمية التكامل بين مختلف الأقسام التربوية إلا إننا نعاني من التباعد بينها وخير مثال علي هذا إن البحث التربوي يصنف حسب التخصصات والأقسام في المؤسسات العلمية فهناك بحث في التربية المقارنة وثاني في أصول التربية وثالث في قسم المناهج ورابع في علم النفس وهذا يتنافى مع طبيعة المشكلة التربوية فهي لا تعرف هذه التصنيفات لأنها وحدة لها متغيرات متعددة يجب إن ينظر إليها نظره كلية شاملة، إلا إن هناك بعض المشكلات التي يمكن إن يختص بها قسم معين لكن هذه المشكلات قليلة للغاية (سعيد اسماعيل علي، ١٩٨٧، ص ١٤- ١٥).

٧- **ضعف مستوي الباحثين:-**

- توجه الباحثين نحو مشكلات هامشية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه (ابراهيم السيد، ١٩٩٢، ص٨٤١).

- ضعف الالتزام بالأسس الفنية والمنهجية للبحث ويظهر ذلك بوضوح في ضعف التحديد الدقيق لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه.

- تقديم معلومات غير ضرورية يحشرها الباحث حشرا دون إن تكون لها وظيفة حقيقة في البحث، وكثرة الاقتباسات والاستشهادات لأي ملابسة بل توثيق معلومات لا تحتاج إلي توثيق ووضع بحوث ودراسات ومؤلفات في قائمة المراجع لم توظف في صفحات البحث وقد يكون الباحث غير مطلع عليها، الترجمة الحرفية التي لا تعكس خصائص التراكيب العربية وخصائص اللغة المنقولة إليها وانخفاض مستوي إجادة اللغات الأجنبية والخلل في التحليلات الإحصائية والذي سببه التحيز لنتيجة معينه مسبقا بالإضافة إلي الأخطاء اللغوية نحوية وصرفية وإملائية ودلالية (حسن شحاته، ٢٠١٠، ص٩٠- ٩٢).

- عدم معرفة طرق تفسير النتائج ووضع تعميمات (سامي، ١٩٩٧، ع ٦٢، ص ١٨٢).

- قلة الاهتمام بالبحوث التطبيقية وإسراف الباحثين في تناول البحوث النظرية(ميهوب، ٢..٥، ص ١٢١).

- غياب التصورات الفلسفية التي يمكن ان تبحث المشكلات في إطارها وفي ضوء ذلك يجد الباحث نفسه امام نتائج بحثية معينة توصل إليها من خلال الدراسة ولكن لا يتوفر لديه بنية مفاهيمية قوية تساعد علي تفسير تلك النتائج، هذا بالإضافة إلي حرص بعض الباحثين علي مسايرة تصورات الثقات في المجالات التربوية والنفسية ولا يحاول الباحثين التعبير عن تصوراتهم الخاصة عن ابعاد المشكلة موضوع البحث (حمدي، ١٩٩٣، ص ٥٥ – ٥٦)

- غياب العقلية البحثية القائمة علي معرفة منطق البحث ونظامه وطبيعته وجدواه وفهم المقدمات الأساسية التي يقوم عليها وهي المناقشة والاستكشاف والتحري والبناء علي الماضي والإطلاع علي النظريات التربوية الحديثة والتعاون مع غيره

من طلاب المعرفة. والإلمام ببعض العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع والاقتصاد لكون هذه العلوم وسيلة ربط التعليم بالعالم المحيط به (شلدون ف. شيفر، ع٣، ١٩٨١، ص ٦٩).

- غياب ملكة النقد (شلدون ف. شيفر، ع٣، ١٩٨١، ص٧.). القادرة علي تفسير وتحليل المشكلات الحالية والتنبؤ بالمشكلات المستقبلية.

٨- ضعف القدرات الإشرافية علي البحث التربوي:-

من أهم ما تعاني منه البحوث التربوية قلة الأساتذة المؤهلين للإشراف علي البحث ففي كليات التربية كان من نتيجة النمو السريع في إعداد طلابها إن صارت نسبة الطلاب إلي الهيئة التدريسية من اكبر النسب في الكليات الجامعية الأمر الذي استغرق الهيئة التدريسية في القيام بأعباء التدريس فقط وإهمال جانب البحث العلمي. وهناك عدد من كليات التربية التي تتم فيها دراسات عليا للحصول علي درجات الماجستير والدكتوراه ولا يوجد أستاذ واحد يشرف علي البحوث (عبد السلام عبد الغفار، ١٩٨٢، ص ٨ - ٩). وتنص اللائحة الداخلية للجامعة علي إلا يزيد نصاب الإشراف لعضو هيئة التدريس عن عشرة رسائل فقط، مما ترتب عليه اكتمال نصاب الكثير من الأساتذة في الكثير من الأقسام، وقيام بعض الأساتذة بالإشراف علي رسائل في موضوعات تبعد عن تخصصاتهم.

٩- الافتقار للاصالة والإبداع:-

يفتقر البحث التربوي للاصالة والإبداع خاصة إن البحوث المتميزة عبارة عن تكرار لأبحاث الغير مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها، والكثير منها يمس موضوعات تربوية هامشية وقد يرجع ضعف الاصالة والإبداع إلي عدة عوامل من أهمها عدم ارتباط البحث التربوي الارتباط الوثيق بالواقع الثقافي والاجتماعي، حيث إن كثيرا من رسائل الماجستير والدكتوراه ليست في جوهرها إلا محض استعارة لبحوث أجنبية أو محض

تطبيق لأدوات غربية علي عينات من مجتمعنا ولعل من أهم العقبات التي تواجه البحث التربوي العربي غياب الفلسفة التربوية وعدم التعامل معه علي انه فرعا معرفيا يمتلك فكره الخاص ويحمل دينامية نموه وتطوره وتاريخه الخاص وسوسيولوجيته ومدارسه ومناهجه وأزماته (خليل، ٢٠١٠، جريدة الجزيرة).

١٠- غياب فلسفة المجتمع:-

من أهم مشكلات البحث التربوي غياب فلسفة واضحة المعالم تقوده وتوجهه إن فلسفة البحث التربوي هي نتاج طبيعي، بل تلقائي لفلسفة عامة يتبنها أهل الفكر والوعي والدراية في المجتمع وغياب فلسفة المجتمع يواكبها بالضرورة غياب الفلسفة التربوية لان الفلسفة التربوية هي بمثابة توظيف لفلسفة المجتمع في حقل بناء الإنسان.فالبحث التربوي يتم داخل سياق اجتماعي معين فانه بالضرورة يستقي منطلقاته ومسلماته من فلسفة هذا المجتمع ولان المجتمع المصري مشتت بين فلسفات أو بالاحري تيارات فكرية متعددة وتتم اموره بالتقليد للدول والمجتمعات المتقدمة فكذلك الأمر في بحوثه واعتماده علي ما ينقله من الدول المتقدمة من أدوات وطرق بحثية (احمد عطيه، ١٩٩٩، ص ١٢٦). ومن هنا تكمن الأزمة الحقيقة للبحث التربوي في غياب فلسفة المجتمع. وعليه تصبح أزمة البحث التربوي قائمة وستظل قائمة حتى تتضح لنا فلسفة تربوية (عزيز، ١٩٨٧، ص ١٧).

١١- غياب النقد الذاتي:-

إن البحوث التربوية في مصر لم تخرج عن نظرية معرفية معينة، ولم ينتج عنها تبلور لنظرية معرفية جديدة، فالنقل من الغرب للنظريات نقل غير متكامل. فكل نظرية تتضمن مفاهيم أساسية خاصة عن الإنسان والمجتمع والكون ومنهج البحث والجوانب التي تستحق البحث.ولم تتبلور حتى الان نظرية تربوية ذات طابع مصري من خلال رؤية نقدية للمجتمع المصري (عبد السميع، ١٩٨٥، ص ١٦٩- ١٧.).

١٢ – قصور دور وسائل الإعلام:-

من المعروف إن نشر المعلومات والمعارف التربوية بين المهتمين بالبحث التربوي سواء المشتغلين به أو المستفيدين منه أو المنفذين له اهميته القصوي في الإفادة من البحث ولكن من يتأمل قنوات الاتصال ووسائل نشر المعارف التربوية يتبين له أنها غير متوفرة بالدرجة المطلوبة وما هو متوفر منها لا يقوم بدوره علي الوجه الأفضل. ومن ثم تكون فائدة البحث التربوي معدومة أو علي الأقل محدودة سواء بالنسبة للمشتغلين به أو المستفيدين منه أو المنفذين له أو لصناع القرار(محمد محمد سكران، ١٩٨٨، ص ٤٢- ٤٣).

١٣ – غياب المشاركة المجتمعية:-

ان واقع البحث التربوي في مصر يؤكد علي عدم وجود شراكة فعلية بين المجتمع والبحث، فالمجتمع في معظم الدول المتقدمة يقوم بتمويل مؤسسات البحث، كما ان مؤسسات البحث تقوم بخدمة المجتمع والإسهام في حل مشكلاته.اما في مصر فما زال المجتمع غير مقتنع بأهمية مشاركة الجامعة في تطوير أدائها والنهوض به. فالمجتمع ينظر إلي الجامعة علي أنها مؤسسة وظيفتها لا تتعدي سوي تخريج متخصصين بامكانهم الركوب علي سلم العمل الوظيفي به. بل ما زالت الصلة المباشرة بين المجتمع – من طلاب وأولياء امور – ورجال البحث التربوي معدمة. مما يجعل العملية التعليمية تسير في طريق بعيد عما يجري من أنشطة بحثية بكليات التربية هذا من جانب المجتمع واما من جانب بعض الباحثين التربويين فهم مقتنعين بان ما يجرونه من أبحاث هدفها في المقام الأول الوصول بهم إلي درجة اعلي في سلم الدرجات العلمية الجامعية.

فالمشاركة اخذ وعطاء وتبادل وتفاعل، فلا نتوقع مشاركة مجتمعية دون ان يجد المجتمع مشاركة فاعلة من المؤسسات العلمية والبحثية، تعمل علي تنميته والنهوض به وتخصيص جزء من أنشطة البحث لتحقيق هذا الغرض علي مستوي

المجتمعات والبيئات المحلية(محمد محمد سكران، ٢٠٠٤، ص ١٧)، فمصر في حاجه ماسه إلي تنسيق الجهود بين المجتمع وكليات التربية لوضع خريطة لحل مشكلات المجتمع الملحة والمستقبلية في ضوء خطط التنمية المحلية.

١٤- استنزاف العقول:-

لقد أصبح استنزاف العقول من أعضاء هيئة التدريس للعمل بالخارج وخاصة إلي الدول العربية احد أهم مشكلات البحث التربوي في مصر. حيث يشكل ذلك فقدا كبيرا في إجمالي إنتاج البحث، وترتبط هذه المشكلة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية منها عدم وجود بيئة علمية ومعرفية مشجعة لطموحات أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلي ضعف الرواتب وعدم ضمان حياة كريمة لهم بالقياس إلي ما يجدونه في الدول العربية. ولذلك علي الجامعات إن تجد حلولا لهذه المشكلة من خلال زيادة حوافز أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

من المهم في النهاية إن نشير إلي انه إذا كانت هناك الكثير من الانتقادات الموجهة إلي البحث التربوي إلا إننا لا نستطيع إنكار إن هناك بعض البحوث والدراسات وان كانت محدودة قد أسهمت وبشكل كبير في إثراء الفكر التربوي بمجالاته المختلفة.

المراجع

إبراهيم السيد العويلي، نحو رؤية إسلامية معاصره للبحث التربوي في التعليم العام، المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية بالمنصورة، التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية، الجزء الثاني، ٢٢ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢.

احمد المهدي عبد الحليم، العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ، المجلة العربية للبحوث التربوية، مجله نصف سنوية، المجلد الرابع، العدد الأول، يناير ١٩٨٤.

احمد عبد الرحمن عبد اللطيف، أيدلوجيا البحث التربوي من منظور إسلامي، مؤتمر نحو روية نقدية للفكر التربوي العربي، ٤– ٦ يوليو ١٩٨٩، رابطة التربية الحديثة، القاهرة.

احمد عطية احمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس رؤية نقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، ١٩٩٩.

بابلو لاتابي، تطبيق البحوث التربوية وقياس مدي نجاحها وفاعليتها، ترجمة ١١– حمدي احمد النحاس، مجلة مستقبل التربية، العدد ٣، ١٩٨١.

توفيق الطويل، إشكالية العلوم الاجتماعية أنها ليست علوم، بحوث الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث التربوية، إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، الطبعة الأولي، الناشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٤.

ثناء يوسف العاصي، وضيئه أبو سعده، نظرة إلي البحوث المستقبلية في مجال التربية، مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل، المركز القومي للبحوث التربوية، ١٩٨٨.

جابر محمود طلبه، البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسة التربوية في النظام التعليمي دراسة تحليلية للواقع والطموح، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد التاسع عشر، مايو ١٩٩٢.

حسن حسين البيلاوي، روية نقدية في أزمة البحث التربوي طبيعتها وكيفية مواجهتها، مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل، المركز القومي للبحوث التربوية، ٢- ٤ يوليو ١٩٨٨.

حمدي أبو الفتوح عطيفة، بحوثنا التربوية والنفسية قراءة متجددة لأوراق قديمة، مجلة دراسات تربوية، المجلد التاسع، الجزء ٦٠، ١٩٩٣.

خليل إبراهيم السعادات، معوقات البحث التربوي، ٧ ديسمبر، ٢٠١٠ الطبعة الأولي، جريدة الجزيرة، متاح علي

ديوبولد ب فان – دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، مراجعة سيد احمد عثمان، الطبعة الرابعة، الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٩٠.

رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، بدون تاريخ.

سامي محمود عبد الله رزق، معوقات البحث العلمي والدراسات العليا في التربية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ٦٣، يوليو ١٩٩٧.

سعيد إسماعيل علي، الدراسات التربوية في الجامعات ألازمة والأمل في الدراسات العليا وإعداد الكوادر العلمية، المؤتمر القومي لتطوير التعليم، يوليو ١٩٨٧.

سعيد إسماعيل علي، المدخل إلي العلوم التربوية، عالم الكتب، ١٩٨٢.

سعيد إسماعيل علي، مستقبل البحث التربوي في مصر، مجلة دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء ٨٠، عالم الكتب، ١٩٩٥.

سلامه صابر العطار، سعيد عبد الفتاح، البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثاني عشر، السياسات التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة، ٧ – ٩ يوليو ١٩٩٢.

سلمان أبو علي، سياسات البحوث التربوية وترابطها مع الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات في مجال التربية، سلسة وثائق مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، ابريل ١٩٨٨.

سمير عبد الوهاب الخويت، عبد الرءوف محمد بدوي، إمكانية تطوير بعض مقومات البحث التربوي بالجودة الشاملة، مجلة عالم التربية، العدد الخامس، أكتوبر، ٢٠٠١.

سيد احمد عثمان، أزمة البحث التربوي بيننا، مجلة التربية المعاصرة، العدد ٢٠، ١٩٩٢.

شلدون ف. شيفر، تنمية ملكة البحث التربوي في المجتمع، ترجمة أمين محمود الشريف، مجلة مستقبل التربية، العدد الثالث، ١٩٨١.

صلاح مصطفي الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتب غريب، بدون تاريخ.

عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، الانجلو المصرية، ١٩٧١.

عبد السلام عبد الغفار، مشكلات البحث التربوي في مصر، تقرير مقدم للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في دورته التاسعة، ١٩٨٢.

عبد السميع سيد احمد، أزمة الهوية في الفكر التربوي في مصر، مجلة دراسات تربوية، الجزء الأول، نوفمبر ١٩٨٥.

عبد الغني عبود، العقل التربوي المغيب ومأساة البحث التربوي، مجلة دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء ٤١، عالم الكتب، ١٩٩٢.

عبد المجيد عبد التواب شيحة، احمد عاصم عابد طنطاوي، علاقة البحث التربوي بالسياسات والممارسات التعليمية (طبيعتها وحدودها وأفاق تطويرها)، مجلة البحوث النفسية والتربوية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ١٩٩٣.

عزيز حنا داود، عن أزمة البحث التربوي في مصر المعاصرة، مجلة التربية المعاصرة، الصدر للطباعة والنشر، القاهرة، العدد السابع، سبتمبر ١٩٨٧.

محمد سيف الدين فهمي، مشكلات البحث التربوي الهادفة الي تطوير التعليم، تقرير مقدم الي المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في دورته التاسعة، ١٩٨٢.

محمد عبد الله الصايغ، عبد الجبار توفيق، تطوير البحث التربوي وأجهزته في الوطن العربي، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير ١٩٨٣.

محمد لبيب النجيحي، محمد منير مرسي، البحث التربوي أصوله ومناهجه، عالم الكتب، ١٩٨٣.

محمد محمد سكران، الفجوة بين البحث التربوي وتطبيقه في مصر، مؤتمر البحث التربوي الواقع والمستقبل، رابطة التربية الحديثة مع المركز القومي للبحوث، الجزء الثاني، من ٢- ٤ يوليو ١٩٨٨.

محمد محمد سكران، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر واليات المواجهة، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي الأول للبحوث العلمية وتطبيقاتها، جامعة القاهرة، ٢. يوليو، ٢٠٠٤.

محمد منير مرسي، البحث التربوي أصوله ومناهجه، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.

محمد نبيل نوفل، دراسات في الفكر التربوي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

محي الدين شعبان توق، تنشيط البحث التربوي وزيادة فاعليته، مجلة التربية الجديدة، مجلة سنوية، ١٩٩٠.

ميهوب عبد العظيم محمد ميهوب، تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التعليمية والتربية المقارنة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٠٥.

يوسف سيد محمود، خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مصر حتى عام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة، كلية التربية جامعة الأزهر، ١٩٨٤.